7.2 توصيات لجنة الأدلة العلمية

توفر الفصول السابقة السياق، والمشكلات، والحلول المحتملة، والمفردات المشتركة التي تدعم التوصيات الآتية. يمكن استخدام هذه الفصول من قبل العديد من الأشخاص، وليس فقط من هم في موقع اتخاذ الإجراءات. ومع ذلك، فإننا نركز هنا على من هم في أفضل موقع لإجراء التغييرات اللازمة من أجل ضمان استخدام الأدلة باستمرار لمواجهة التحديات المجتمعية. وهذا يتضمن بشكل أساسي:

- المنظمات متعددة الأطراف مثل منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية متعددة الأطراف، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين، وغيرها
- صناع السياسات الحكومية على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات
- القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون
- وسطاء المعرفة بما فيهم أولئك الذين لا يعملون حاليًا كوسطاء أدلة علمية (مثل الصحفيين في الغالب)
- منتجي الأدلة، ولا سيما الوحدات الموجهة نحو التأثير والمنخرطة في إنتاج ودعم استخدام تحليل البيانات، والنمذجة، والتقييم، وبحوث السلوك / التنفيذ، والرؤى النوعية، وتوليفات الأدلة، وتقييم التكنولوجيا / تحليل فعالية التكلفة، والمبادئ التوجيهية.

سنقدم هنا لمحة عامة عن التوصيات الـ 24 للجنة الأدلة العلمية في رسم بياني، ثم سنوضحها بالتفصيل في الجدول أدناه. التوصيات الثماني الأكثر أهمية - 1 و 3 و 4 و 5 و 13 و 14 و 15 و 24 - مكتوبة بخط عريض. تنبع أهميتها من كيفية تقديمها للإطار [1، 4، 13]، والهياكل والعمليات [5، 14، 15]، والمساءلة [3] أو التمويل [24] الذي يمكن أن يتبعه العديد من الإجراءات الأخرى. للتذكير، نستخدم كلمة "دليل علمي" في هذه التوصيات (كما هو الحال في بقية التقرير) للإشارة إلى أدلة البحث وعلى وجه التحديد، نشير إلى جميع أشكال الأدلة الثمانية الموضحة في الفصل الرابع (تحليل البيانات، والنمذجة، والتقييم، والبحث السلوكي/التطبيقي، والرؤى النوعية، وتوليفات الأدلة العلمية، وتقييم التكنولوجيا / تحليل فعالية التكلفة، والمبادئ التوجيهية). نستخدم "أفضل دليل علمي" للإشارة إلى - في سياق على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات - الدليل العلمي على المستوى الحكومي (أوعلى مستوى البلديات والمحافظات) المستمد من أفضل الدراسات المتاحة (أي ما تم تعلمه في هذا السياق) والأدلة العالمية المستخلصة من أفضل توليفات الأدلة المتاحة (أي ما تم تعلمه من جميع أنحاء العالم بما في ذلك كيفية اختلافه حسب المجموعات والسياقات).

جميع من هم في موقع اتخاذ الإجراءات

هناك توصيتين، إحداهما دعوة للنهوض [1] والأخرى عبارة عن اقتراح معايير جديدة للاستجابة - لطلب الأدلة العلمية - في أي وقت يطرح فيه مسألة جديدة (مثل هذا التدخل يفي بالغرض) [2]

المنظمات متعددة الأطراف

هناك توصيتين، إحداهما تطالب بحلول من قبل المنظمات متعددة الأطراف [3] والأخرى تطالب بتقرير مرجعي

صناع السياسات الحكومية

سبعة توصيات:

أربعة توصيات تطالب بأنظمة دعم للأدلة العلمية مناسبة للأهداف على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات) (والهياكل الأساسية للأدلة العلمية) [5]، وطاقم دعم للأدلة العلمية والشراكات [6]، ومستشاري العلوم [7]، والهيئات الاستشارية [8]

- توصية واحدة تطالب ببناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية [9]
- توصيتيان متعلقتان بالعلوم المفتوحة [10] والذكاء الإصطناعي [11]

القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون

توصيتان

- واحدة تطالب كل مؤسسة تنظيمية بارزة وهيئة مهنية ومجموعات المجتمع المدني ذات التأثير بالمساهمة الفعالة في دعم نظام دعم الأدلة العلمية (على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات) [12]
- وواحدة تطالب المواطنين بالالتفات إلى الطرق المتعددة التي بإمكانهم من خلالها استخدام الأدلة العلمية المثلى في حياتهم اليومية وإلى دعم السياسيين (والآخرين) الذين يمكنهم تفعيل ذلك [13]

وسطاء المعرفة

ثلاثة توصيات:

- تطرقت إحداها إلى وسطاء المعرفة المتفانين [14] وكما تطرقت الثانية إلى منصات التواصل الإجتماعي الجديدة [15]
- أما التوصية الثالثة فقد تطرقت بشكل عام إلى المطابقة بين الدليل العلمي الأمثل والسؤال المطروح من حيث السرعة والاستجابة [16]

منتجو الأدلة

سبعة توصيات:

- خمسة توصيات تتطرق إلى دورهم في: 1) سد الفجوات والالتزام بالمعايير [17]؛ 2) الاستجابة، العودة إلى الآخرين أو العمل معهم [18]؛ 3) التعلّم من مجموعات الأدلة العلمية في القطاعات الأخرى [19]؛ 4) الاستعداد لإدارة حالات الطوارئ عالميًّا [20]؛ 5) جعل الأدلة العلمية مفهومة [21]
- توجهت إحدى التوصيات إلى المؤسسات الأكاديمية على وجه الخصوص [22] كما توجهت أخرى إلى المجلات [23]

الممولون

دعت إحدى التوصيات إلى الإنفاق بشكل أذكى، ومثالي أكثر على دعم الأدلة العلمية لا سيما على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات) والبنى الأوسع للأدلة العلمية [24]

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

تقدم لجنة الأدلة العلمية 24 توصية. لتقديم التوصيات الثمانية الأكثر أهمية - 1 3 4 5 13 14 15 و24 - ولجعلها أسهل في التحديد، ستكون كلٌ منها مسبوقة بدائرة ملونة تحتوي على رقم التوصية وستُكتب في مربع نصي بحد خارجي من اللون نفسه. سنقوم بإدراج الأقسام ذات الصلة من التقرير, لكل توصية والتي بدورها ستوفر السياق أو المفاهيم أو المفردات التي تدعمها (بالترتيب الذي قدمت به). سنقوم بتعداد التقارير الدولية المتّسقة مع توصيات لجنة الأدلة العلمية حيثما كان ذلك مناسبًا. بشكل عام، تتلاقى تقارير اللجنة الدولية مع جزء من التوصيات أو مبادئها (مثل الإكتراث للإنصاف والاستثمار في انتقاء أطر الأدلة العلمية كالتقييم ومحاسبة صناع القرار), غير أنّ التقارير الصادرة عن هيئات دولية أخرى تكون شديدة الإتّساق مع التوصيات.

جميع صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين

1 دعوة للنهوض — **على صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين إدراك حجم المشكلة وطبيعتها**. لم يكن الدليل العلمي مستخدمًا على نحو ممنهج - في جميع الأطر الثماني التي تم التطرق إليها في هذا التقرير - من قبل صناع السياسات الحكومية والقيادة التنظيمية والمهنيين والمواطنين من أجل معالجة التحديات المجتمعية بشكل منصف. على عكس ذلك، فإن صناع القرار كثيرًا ما يعتمدون على نظم غير فعالة (وأحياناً ضارة) وغير رسمية للملاحظات حول الأداء. وقد أسفر عن ذلك قرارات هشّة قادت إلى الفشل في تحسين الأمور الحياتية وتجنيب المواطنين الأضرار كما أدت إلى هدر الموارد.

تتمتع الشريحة المتجانسة من صناع القرار وخصوصًا أولئك الذين يتصدرون المراكز المرموقة والذين كانوا منخرطين إبّان انتشار فيروس كوفيد - 19 بعملية صناعة القرار بتجربة مباشرة في استخدام أطر الأدلة العلمية مع استرتيجيات داعمة لهذا النوع من الاستخدام. كما أنهم يتمتعون بتجربة مباشرة مع هذه التحديات التي قد تنشأ مما قد يؤدي إلى سوء استخدام أو إهمال استخدام الأدلة العلمية. لعلهم قد سمعوا أيضًا عن الدعم المتوفر من الأدلة العلمية لأقرانهم في بلدان أخرى، مثل توليفات الأدلة الحية، وتساءلوا عن سبب عدم توافرها أو استخدامها في بلدانهم. هذه الشريحة المتجانسة متمركزة بشكل فريد لتنظيم ما نجح قبل انتشار الوباء وخلال انتشاره بهدف بناء أو تحسين نظام دعم الأدلة العلمية ذا الصلة ببلدهم بطرق تعالج ما لم ينجح كما يجب في السابق.

الأقسام المتعلقة: 4.13 مواطن الضعف في الكثير من أنظمة كوفيد - 19 لدعم الأدلة العلمية | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 4.1 الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية في عملية صناعة القرار إجمالًا | 4.7 بيانات الأدلة الحية

2 معايير جديدة لطلب الأدلة العلمية — **على جميع صناع القرار الإلتفات إلى المطالبات التي يتم التقدم بها والاستفهام عن جودة ومطابقة الدليل العلمي الذي تستند إليه المطالبة**. قد يعتمد الخبراء والأشخاص الآخرون الذين يتقدمون بالمطالبات (مثل هذا العمل التداخلي) على تجاربهم الشخصية أو على المجموعات الفرعية للأدلة العلمية المتاحة. قد يكونون على ثقة أكثر من اللازم بما يعتقدون أنهم يعرفونه. يستطيع صناع القرار البحث في مصادر الأدلة العلمية المثلى مثل المحطة الواحدة لتوليفات الأدلة العلمية التي تم تنظيمها بواسطة مجال التصنيف المناسب والتي تم تقييم جودتها ومدى حداثتها وكذلك إعداد عوامل أخرى ذات الصلة بالقرار بدلًا من الاعتماد على الخبراء كالمصدر الأوحد للأدلة العلمية. كما بإمكانهم دمج الخبراء بأدوار أخرى مثل العمل من خلال ماهية توليفات الأدلة العلمية المتخصصة في مجال عمل معين وطرق التفكير الناقدة في أطر الأدلة العلمية المختلفة.

الأقسام المتعلقة: 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | 4.8 الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى) | 4.11 المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

المنظمات متعددة الأطراف

3 الحل من قبل منظمات متعددة الأطراف — **يجب على كل من الأمم المتحدة ومجموعة الدول العشرين والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى أن تقر حلًّا يُلزم المنظمات متعددة الأطراف وأعضائها بتوسيع نطاق إطّلاعها على الأدلة العلمية وبدعم المنافع العامة العالمية القائمة على الأدلة العلمية وكذلك الكفايات الموزعة بشكل منصف لإنتاج ومشاركة واستخدام الأدلة العلمية.** كان الهدف من خطة "خماسية التغيير" دعم التحول في الأمم المتحدة من عام 2021 ولغاية 2025 وكانت تتضمّن بوضوح تحليل البيانات والبحث السلوكي/التطبيقي كما تضمنت بشكل غير مباشر التقييم (تحت عنوان "توجيه الأداء والنتائج") ولكنها لم تتطرق إلى أطر الأدلة العلمية المطلوبة.(1) كما أن الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف (بما فيها اللجان الدولية التي تمولها) مازالت تعتمد على أنموذج "الخبير أفضل من يعلم". إن إعادة تنشيط المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام للأمم المتحدة يوفر فرصة للقيام بعمل أفضل.(2)هناك الكثير لنتعلمه من المنظمات التي كانت رائدة في مقاربات أكثر شفافية ومنهجية في استخدام الأدلة العلمية مثل لجنة استعراض المبادئ التوجيهية التابعة لمنظمة الصحة العالمية (التي تعمل على تطوير التوجيه المعياري) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة.

الأقسام المتعلقة: 4.2 تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية مع صناعة القرار إجمالًا | 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 5.5 إستخدام هيئات منظومة الأمم المتحدة لتوليفة الأدلة في عملها | 7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | التقارير المتّسقة: (3)

4 تقرير المعالم الرئيسية — على البنك الدولي أن يكرّس التقرير السنوي القادم لتقديم تصميم هندسة الأدلة العلمية المطلوبة محليًا، وإقليميًّا، ودوليًّا بما في ذلك الاستثمارات المطلوبة في المنافع العامة العالمية القائمة على الأدلة العلمية وعلى توزيع الكفايات بشكل منصف من أجل إنتاج ومشاركة واستخدام الأدلة العلمية. كما أن خطوات البنك الدولي باتجاه أن يصبح "بنك المعرفة" كانت مترددة للغاية. فعمله إلى الآن يشدد على استخدام بعض أطر الأدلة العلمية(مثل تحليل البيانات) ويهمش بدرجة كبيرة الأطر الأخرى (مثل توليفة الأدلة العلمية). بإمكان تقرير مرجعي أن يؤسس لغة موحدة حول الأدلة العلمية وكيفية استخدامها بحيث يستطيع الجميع - صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين- استخدامها. ويمكنه أيضًا تحديد الخطوات العديدة المتضمنة للقيام بعمل أفضل بما في ذلك دور البنك الدولي فضلًا عن أدوار شراكاته العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في دعم المنافع العامة العالمية المرتبطة بالأدلة العلمية مثل توليفات الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 1.6 جدول زمني للتطورات الأساسية في استخدام الأدلة العلمية لمعالجة التحديات المجتمعية | التقارير المتّسقة: (4)

صناع السياسات الحكومية

5 نظم دعم الأدلة الوطنية (ودون الوطنية) — **يجب على كل حكومة (أو بلدية أو محافظة) مراجعة نظامها الحالي لدعم الأدلة العلمية (والبنية الأساسية الأوسع للأدلة)، وسد الثغرات داخليًا ومن خلال الشراكات والإبلاغ بشكل علني عن التقدم الذي تحرزه.** على سبيل المثال، تفتقد الكثير من الحكومات إلى مكتب تنسيقي لدعم الأدلة العلمية وإلى وحدة رؤى سلوكية وإلى دليل استخدام الأدلة العلمية والمقاييس ذات الصلة وإلى خصائص أخرى تتعلق بمميزات النظام الأمثل لدعم الأدلة العلمية (كما هو موضح في القسم 4.14). كما تستطيع كل حكومة مراجعة الاتجاه الرئيسي لهيكلياتها وعملياتها (مثل وضع الميزانية، والتخطيط، والرصد، ومراجعة الحسابات) من أجل صياغة "المداخل" للأدلة العلمية. فمن دون أنظمة دعم الأدلة العلمية المناسبة، لن يحصل الطاقم على الكفايات والفرص والتحفيز لاستخدام الأدلة العلمية في صناعة السياسات الحكومية.

قد تختار بعض الحكومات صياغة تأثيرها في تشريعات تمامًا مثل قانون المؤسسات لصناعة السياسات القائمة على الأدلة في الولايات المتحدة. يمكن للعديد من الحكومات أيضًا دعم استخدام الأدلة في العمل اليومي لقادة المنظمات والمهنيين، وفي الحياة اليومية للمواطنين، ويمكنها أن تحترم صراحة حقوق السكان الأصليين وطرق المعرفة التي يبذلون قصارى جهدهم فيها.

الأقسام المتعلقة: 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 3.3 صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 4.10 حقوق السكان الأصليين وسبل المعرفة | التقارير المتّسقة: (3)

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

6

فرق العمل والشراكات والمصادر الأخرى — **على صناع السياسات الحكومية ضمان وصول كل من الفرعين التنفيذي والتشريعي في الحكومة الموظفين والشراكات والموارد الأخرى اللازمة لدعم الأدلة العلمية.** يحتاج موظفو السياسات والبرنامج والمكتبات والتقنيون المشاركون في دعم صناع السياسات الحكومية (أي الموظفين الذين يوفرون" القدرة الاستيعابية" للأدلة العلمية في الحكومة) إلى مواكبة التطورات في استخدام الأدلة العلمية. كما يحتاجون إلى شراكات (يمكن أن تشمل ترتيبات المساعدة التقنية) مع منتجي الأدلة المتخصصين والوسطاء الذين يكملون قدراتهم الداخلية، والموارد الأخرى اللازمة لتطبيق هذه القدرات (على سبيل المثال، الوصول إلى الوثائق عبر الإنترنت).

الأقسام المتعلقة: 3.3 صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 5.3 الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3-5)

7

مستشارو العلوم — **يجب على صناع السياسات الحكومية اختيار مستشاريهم العلميين بناءً على قدرتهم على إيجاد أشكال متنوعة من الأدلة ووضعها في سياقها ونشرها، والحفاظ على نظام عالي الأداء لدعم الأدلة العلمية.** عوضًا عن ذلك، يتم اختيار العديد من المستشارين العلميين بناءً على مساهماتهم العلمية السابقة أو علاقاتهم مع كبار المسؤولين الحكوميين. تمامًا مثل السياسات والموظفين الآخرين، يحتاج المستشارون العلميون إلى مواكبة التطورات العديدة في استخدام الأدلة العلمية. تتضمن هذه الأدلة ثمانية أطر من الأدلة العلمية التي تمت مناقشتها في هذا التقرير، وكذلك أدلة من جميع الجوانب الصحية والعلمية والاجتماعية، وأدلة علمية من مختلف القطاعات. العديد من هذه الأشكال من الأدلة العلمية متاحة الآن كبيانات أدلة حية.

الأقسام المتعلقة: 3.3 صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 4.2 تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية مع صناعة القرار إجمالًا | 4.7 بيانات الأدلة الحية

8

الهيئات الإستشارية — **يجب على صناع السياسات الحكومية إلزام الهيئات الاستشارية بمعايير أعلى في استخدامها للأدلة العلمية.** لا تستخدم العديد من الهيئات الاستشارية مزيجًا من الأدلة العلمية المحلية المثلى (على سبيل المثال، تحليلات البيانات على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات) وتوليفات الأدلة العلمية المثلى على مستوى العالم، أو تطابق الشكل الصحيح للأدلة العلمية مع السؤال الصحيح المتعلق بالقرار. وعادة لا تستخدم عمليات تداول ممكنة، بما في ذلك إعطاء صوت للأفراد الذين يمكنهم تقديم نظرة منصفة لتفسير ما يعنيه الدليل العلمي لمجموعات معينة. كما أنهم لا يميزون عادة بين توصياتهم التي تستند إلى الأدلة العلمية المثلى وتلك التي ليست كذلك.

الأقسام المتعلقة: 4.4 التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | 4.3 تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | 1.7 إعتبارات الإنصاف | 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة

9

بناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية — **على صناع السياسات الحكومية إكمال دورهم في دعمهم الشامل لجمع البيانات ومشاركتها، مع إيلائهم دعمًا متخصصًا لقاعدة أدلة علمية أكثر تنوعًا والتي يمكنها تبليغ صناعة القرار من خلال سبل تراعي الإنصاف.** تسلّط تقارير اللجنة الدولية الضوء باستمرار على قيمة "البيانات الضخمة". ولكنها تعتّم بشكل كبير على ما يكوّن تحليل البيانات الممكّنة وعلى أنواع الأسئلة التي يستطيع تحليل البيانات الإجابة عليها، وعلى أطر الأدلة العلمية المطلوبة للإجابة على الأسئلة التي لا يستطيع تحليل البيانات الإجابة عليها. كما أنها تعتّم أيضًا وبشكل كبير على الحاجة للاستخدام الأفضل لمخزون الأدلة العلمية الموجود أساسًا بكل أطره وعلى بناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية في كل الاستثمارات المطروحة, وكذلك تعتّم على تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في مشاركة كل من الأدلة العلمية الموجودة والمستجدّة.

الأقسام المتعلقة: 7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | 4.3 تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | 1.7 إعتبارات الإنصاف | التقارير المتّسقة: (4;6-13)

10

علوم مفتوحة — **على صناع السياسات الحكومية أن يحفزوا العلوم المفتوحة كمفتاح يخوّل استخدام الأدلة العلمية في عملية صناعة القرار.** تتيح مشاركة البيانات مجهولة المصدر والعينات المادية والبرامج (مثل تلك المستخدمة في النمذجة) - مع ضمان وجود المعايير المناسبة لضمان خصوصية البيانات - إمكانية القيام بالعديد من أنواع تحليلات البيانات والعديد من التقييمات. إن معالجة العوامل التي تدفع الباحثين الممولين من القطاع العام إلى وضع المنافع العامة العالمية مثل توليفات الأدلة العالمية خلف "جدران الدفع" للجهة الناشرة ستساعد صناع القرار ووسطاء المعرفة، بالإضافة إلى منتجي الأدلة الآخرين على الوصول إلى الأدلة التي يحتاجون إليها.

الأقسام المتعلقة: 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (14)

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

11 الذكاء الإصطناعي — **يجب على صناع السياسات الحكوميين التأكد من أن الأنظمة التنظيمية وخطط التحقق المستمرة للذكاء الاصطناعي (AI) تعمل على تحسين مزايا الذكاء الاصطناعي لأنظمة دعم الأدلة العلمية والتقليل من أضرارها.** لقد أوجد التعلم الآلي والمقاربات الأخرى فرصًا جديدة كبيرة في تحليلات البيانات وتوليف الأدلة العلمية وأطر أخرى للأدلة، ولكن لديها أيضًا إمكانية كبيرة لإلحاق الضرر. على سبيل المثال، قد تؤدي هذه الأساليب دون قصد إلى استمرار أو زيادة خطر التمييز. يمكن لواضعي السياسات أيضًا العمل مع الباحثين لضمان الإبلاغ عن هذه الأساليب التحليلية بشفافية، وتكرارها بحكمة، وتفسيرها واستخدامها بشكل مناسب. غالبًا ما يتم المبالغة في تقدير القدرة على استخلاص الاستدلالات السببية على وجه الخصوص، مما يؤدي إلى تفسيرات غير مناسبة واستخدامها في صناعة القرار.

الأقسام المتعلقة: 4.7 بيانات الأدلة الحية | التقارير المتّسقة: (14)

القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون

12 مساهمات المؤسسات التنظيمية والهيئات المهنية ومجموعات المجتمع المدني — **يجب على كل مؤسسة تنظيمية هامة وهيئة مهنية ومجموعة مؤثرة في المجتمع المدني مراجعة مساهماتها في دعم نظام الأدلة العلمية (والبنية الأساسية الأوسع للأدلة العلمية) على المستوى الحكومي (أو على مستوى البلديات والمحافظات) وسد الثغرات داخليًا، ومن خلال الشراكات، وتقديم التقارير لأعضائها حول تقدمهم.** تحتاج معظم المؤسسات وجميع المهنيين والمواطنين تقريبًا إلى أن يكونوا قادرين على الاعتماد على نظام دعم للأدلة العلمية الذي يلبي احتياجاتهم أثناء معالجة تضارب المصالح وتجنب "التدوير". تستطيع كل من المؤسسات التنظيمية (مثل تلك التي تمثل مجالس الكليات وتدعمها) والهيئات المهنية (مثل تلك التي تمثل الإختصاصيين الاجتماعيين وتدعمهم) أن تصبح أجزاءً رئيسية من نظام دعم الأدلة على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات). كما يمكن لمجموعات المجتمع المدني مساءلة كل هذه المجموعات عن كيفية دعمها لاستخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية.

الأقسام المتعلقة: 3.4 القيادة التنظيمية وسياق استخدامها للأدلة العلمية | 3.5 المهنيّون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 3.6 المواطنون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية |
التقارير المتّسقة: (17;16;11)

13 الأدلة العلمية في الحياة اليومية — **يجب على المواطنين التفكير في اتخاذ قرارات بشأن رفاههم ورفاهية أسرهم بناءً على الأدلة العلمية المثلى؛ وإنفاق أموالهم على المنتجات والخدمات المدعومة بأفضل الأدلة العلمية؛ والتطوع بوقتهم والتبرع بالمال للمبادرات التي تستخدم الأدلة العلمية لاتخاذ قرارات بشأن ما يفعلونه وكيفية ذلك؛ ودعم السياسيين الذين يلتزمون باستخدام أفضل الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية والذين يلتزمون (مع الآخرين) بدعم استخدام الأدلة العلمية في الحياة اليومية.** كما يحتاج صناع السياسات الحكومية، من بين الآخرين، إلى ضمان حصول المواطنين على أفضل الأدلة العلمية، والتحقق من المطالبات باستخدام الأدلة والموارد والمواقع المدعومة بالأدلة سهلة الاستخدام لاتخاذ خيارات مستنيرة في جميع الأوقات، وليس فقط أثناء الأزمات العالمية. كما أنهم يحتاجون أيضًا إلى المساعدة في بناء وسائط الإعلام للمواطنين لمحو الأمية ولزيادة الوعي المعلوماتي للمواطنين، وتوفير الشفافية اللازمة للمواطنين لمعرفة متى تستند القرارات والخدمات والمبادرات إلى أفضل الأدلة العلمية، ولإنشاء ثقافة يتم فيها فهم وتقدير واستخدام الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: 3.6 المواطنون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | 4.11 المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي |
التقارير المتّسقة: (19;18;16;10;5;3)

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

وسطاء المعرفة المتفانون

14

وسطاء المعرفة الملتزمين — **وينبغي على وسطاء المعرفة المتفانين أن يمضوا قدمًا لسد الثغرات التي خلفتها الحكومة، وأن يوفروا الاستمرارية إذا تكرر تناوب العاملين في الحكومة، وأن يعززوا الروابط القوية بالشبكات العالمية.** ويعمل وسطاء المعرفة "بين" صناع القرار ومنتجي الأدلة، فيدعمون الأول بأفضل الأدلة العلمية ويوفّرون للأخير أفكارًا وفرصًا لإحداث أثر بواسطة الأدلة. وكما هو الحال مع مستشاري العلوم الحكوميين، يتعين على الوسطاء أن يكونوا قادرين على العثور على أطر متنوعة من الأدلة العلمية وتوصيلها، وأن يحافظوا (على الأقل على جزء من) نظام دعم عالي الأداء للأدلة العلمية. وقد أظهر فيروس كوفيد -19- أحيانًا في بعض البلدان في - قيمة الوسطاء الذين يشاركون مع قادة المجتمعات المحلية لإشراك أولئك الذين ربما تعرضوا لسوء الخدمة في الماضي بأدلة تم توليدها أو تقاسمها أو استخدامها على نحو غير مناسب.

الأقسام المتعلقة: 5.1 أنواع وسطاء المعرفة | 5.3 الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | 4.2 تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 1.7 إعتبارات الإنصاف | التقارير المتّسقة: (20;8)

15

منصات الأخبار ووسائل التواصل الإجتماعي — **يجب أن تبني منصات الأخبار ووسائل التواصل الإجتماعي علاقات مع وسطاء المعرفة المتخصصين الذين يمكنهم المساعدة في الاستفادة من مصادر أفضل للأدلة العلمية، ومع منتجي الأدلة الذين يمكنهم المساعدة في توصيل الأدلة بشكل فعال، وكذلك ضمان تقديم خوارزمياتهم أفضل الأدلة العلمية ومكافحة التضليل.** يحتاج الصحفيون ومدققو الحقائق إلى التعرف على توليفات الأدلة العلمية واستخدامها لطرح أسئلة محددة حول أي دليل يتم تقديمه معهم وأي "بيانات أخرى" يمكن تقديمها كبديل لأفضل دليل علمي. يتضمن الإلمام بتوليفات الأدلة ما يلي: أهمية وضع الدراسات الجديدة في سياقها ووضعها في مجموعة أوسع من الأدلة العلمية؛ المبدأ في تفضيل توليفات الدراسات عالية الجودة على الدراسات الفردية الصغيرة المنفذة بشكل رديء؛ مفهوم عدم الحتمية العلمية؛ الطبيعة المتطورة للأدلة وكيف يرتبط ذلك بالإرشادات الناشئة والبديلة؛ أهمية ودور التحيز وتضارب المصالح؛ وأهمية التقارير التي تتجنب "التدوير".

الأقسام المتعلقة: 5.1 أنواع وسطاء المعرفة | 4.4 التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | 4.8 الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى) | 4.11 المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي | التقارير المتّسقة: (22;21)

16

سرعة الاستجابة في مطابقة الأدلة العلمية المثلى مع السؤال المطروح — **على جميع وسطاء المعرفة - شرط سرعة الإستجابة - أن يدعموا استخدام الأدلة العلمية المثلى للإجابة على الأسئلة المطروحة (أو يجب أن يُطلب ذلك في ضوء مجال اهتمام صانع القرار).** بإمكان بعض أطر الأدلة العلمية المساعدة في الإجابة على سؤال حول مشكلة معينة (مثل تحاليل البيانات)؛ قد تساهم الأطر الأخرى في الإجابة على سؤال حول معالجة مشكلة أو تطبيق استراتيجية (مثل تقييم الفوائد والأضرار والتكاليف). إنّ توليفات الأدلة العلمية المثلى على الصعيد الدولي بحاجة إلى أن يتم إكمالها باستخدام الأدلة العلمية المحلية المثلى بالإضافة إلى أشكال تحليل أخرى (مثل السياسات والأنظمة والتحليل السياسي) التي بإمكانها أن تساعد في فهم العوامل السياقية التي تؤثر على إذا ما كان ينبغي استخدام الدليل العلمي وكيفية استخدامه. الحاجة إلى منتجات جديدة ومبتكرة للأدلة العلمية من أجل تحضير مزيج من الأدلة العلمية المثلى.

الأقسام المتعلقة: 4.3 تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | 4.4 التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

سد الفجوة والالتزام بالمعايير

17 سد الفجوة والالتزام بالمعايير — **على مجموعة الأدلة العلمية أن تتنبأ وتملأ الفجوات وتلتزم بالمعايير باستخدام أطر الأدلة العلمية الملائمة.** عدد كبير جدًا من الموضوعات ذات الأولوية ليس لها توليفة أدلة علمية متاحة، على عكس العديد من الموضوعات التي لديها الكثير من توليفات الأدلة العلمية المتاحة. هناك الكثير من توليفات الأدلة العلمية ذات الجودة المنخفضة وغير المحدّثة. وهذا ينطبق على فيروس كوفيد - 19 بعد مرور حوالى سنتين على بدء الوباء العالمي.

الأقسام المتعلقة: 4.6 التغطية، الجودة وحداثة توليفة الأدلة | 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | التقارير المتّسقة: (23;3)

18 الاستجابة والإحالة والعمل مع الآخرين — **يجب أن تستغل مجموعات الأدلة العلمية مزاياها النسبية، وأن تتعاون مع المجموعات التي تتمتع بمزايا نسبية تكميلية، وأن تساعد في بناء نظام أفضل لدعم الأدلة العلمية في بلدهم وفي تأسيس بنية أفضل للأدلة العلمية العالمية.** تستطيع مجموعة الأدلة العلمية الاستجابة إلى أنواع الأسئلة التي تتطابق مع أطر الأدلة العلمية التي تنتجها. كما أنّ باستطاعتها إحالة الأسئلة إلى المجموعات الأخرى. ويمكنها أيضًا أن تتخذ توجه الأثر الجماعي وأن تعمل بشكل تعاوني مع مجموعات أخرى لإنتاج منتجات أدلة علمية أكثر تكاملاً. تتضمن هذه الأدلة العلمية أطر أدلة من جميع الجوانب الصحية والعلمية والاجتماعية التي تطرق إليها البحث، بالإضافة إلى أدلة علمية من مختلف القطاعات. يمكن لمجموعات الأدلة العلمية إصدار الأحكام والتواضع والتعاطف مع كل ما يفعلونه، وتشجيع أولئك الذين يشاركون الأدلة العلمية ويستخدمونها لفعل الشيء نفسه.

الأقسام المتعلقة: 4.3 تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3)

19 التعلم من مجموعة الأدلة العلمية في القطاعات الأخرى — **على مجموعات الأدلة العلمية أن تكون أكثر انفتاحًا لأقلمة الإبتكارات من قطاعات أخرى.** كانت مؤسسة كوكراين رائدة في الكثير من المقاربات لتوليف الدراسات حول ما هو فعال في مجال الصحة بما في ذلك توليفات الأدلة الحية. كما أن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي كان رائدًا في الكثير من المقاربات لنمذجة التغير المناخي الذي يسببه الإنسان على مدى فترات زمنية طويلة. بإمكان مؤسسة كوكراين والفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي التعلم من بعضهم البعض وباستطاعة الآخرين التعلم منهم.

الأقسام المتعلقة: 4.4 التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | 4.7 بيانات الأدلة الحية

20 الاستعداد للتعامل مع حالات الطوارئ العالمية — **يجب أن تضمن مجموعات الأدلة العلمية أن لديها القدرة على تحويل مسارها إلى مواضيع جديدة عند حدوث حالات طوارئ عالمية.** تقدم العديد من اللجان الدولية حول فيروس كوفيد 19- هذا الملف للبحث التأسيسي حول اللقاحات والتشخيصات والعلاجات. ولكنها لا تحرّك ساكنًا بشأن الحاجة إلى القيام بذلك بالنسبة للعديد من أشكال الأدلة العلمية التي ستحدد ما إذا كانت هذه المنتجات تصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. مجموعات الأدلة العلمية التي تركز على هذه الأسئلة الأوسع ستعود حتمًا إلى مجالات تركيزها الحالية، ولكن يجب أن تكون مستعدة للعودة إلى التركيز على الوباء أو حالة طوارئ عالمية أخرى. تعتّم اللجان الدولية أيضًا بشأن الحاجة إلى وجود بروتوكولات للتجارب العشوائية المضبوطة وتصميمات للدراسة الأخرى، فضلاً عن الحاجة إلى أنظمة دعم الأدلة العلمية على المستوى الحكومي وبنية أوسع للأدلة العلمية العالمية، "جاهزة للعمل" أو قيد الاستخدام بالفعل.

الأقسام المتعلقة: 7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

21 جعل الأدلة العلمية مفهومة — يجب أن تقوم مجموعات الأدلة العلمية بإعداد "منتجات مشتقة" تنقل ما نعرفه (وما نعلمه علمًا مؤكدًا) بطرق تكون منطقية للفئة المستهدفة. يحتاج المصممون إلى مشاركة تفاصيل كافية حول أنموذجهم للسماح للآخرين بتقييمه (على سبيل المثال، هيكل الأنموذج، والبيانات المستخدمة، والاتساق، و برنامجهم أو أدواتهم) نظرًا لعدم وجود معايير الجودة للنمذجة بالطريقة التي يستخدمونها مع الأطر الأخرى للأدلة العلمية. تشمل اعتبارات الاتصال الاحتياجات المعلوماتية لصناع القرار، والتنسيقات التي تجعل من السهل فهم الرسائل الرئيسية والتعمق أكثر إذا كان هناك اهتمام (يسمى أحيانًا الإدخال المتدرج)، والصياغة بلغة بسيطة، والترجمة إلى لغات أخرى.

الأقسام المتعلقة: 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | 5.3 الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | التقارير المتّسقة: (24)

22 مسؤوليات المؤسسات الأكاديمية — على المؤسسات الأكاديمية وممولها من القطاع العام تحفيز أعضاء الكليات للمساهمة في بلادهم على المستوى الحكومي (أوعلى مستوى البلديات والمحافظات) لدعم أنظمة الأدلة العلمية والمنافع العامة العالمية المرتبطة بالأدلة.تميل الحوافز الحالية إلى المكافأة على هيئة المنح والمنشورات التي راجعها الأقران فقط، بالإضافة إلى أن تكون أول من ينشر عن موضوع ما بدلاً من المساهمة في دراسات أكثر تحديدًا.
تستخدم بعض البلدان تمارين دورية لتقييم المؤسسات لجذب المزيد من الاهتمام لتأثير الأدلة العلمية (على سبيل المثال، إطار التميز البحثي في المملكة المتحدة).يمكن أن تكافئ الحوافز الإضافية العمل المطلوب لتحقيق التأثير (على سبيل المثال، المشاركة مع صناع القرار والاستجابة لهم) ودعم أفضل الأدلة العلمية (على سبيل المثال، إعطاء الأولوية لجودة المنشورات لا على كميتها ونقل الرؤى من مجموعات الأدلة العلمية بدلاً من دراساتهم الفردية) .
يشجع الاهتمام بإبراز الممولين وأصحاب العمل الخيري على التركيز على الإصدارات الإعلامية والمقابلات الإعلامية للدراسات فردية بدلاً من التركيز على أفضل دليل علمي „جاهز للظهور".

الأقسام المتعلقة: 5.4 الأحكام التي تسهل وتعيق عمل وسطاء المعرفة | 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | 4.8 الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى)

23 مسؤولية الصحف والمجلات — **على ناشري الصحف والمجلات تحسين الطرق التي يستخدمونها لدعم الدليل العلمي الأمثل.** يمكن أن تفرض الصحف والمجلات استخدام إرشادات لإعداد التقارير وقوائم مراجعة التقييم النقدي من قبل المراجعين، ووضع دراسات فردية في سياق توليفات الأدلة العلمية، ومشاركة بيانات دراسات مجهولة المصدر. يمكنهم أيضًا الالتزام بنشر تقارير بحثية ذوي نتائج غير إيجابية ودراسات مكررة، وتجنب "التدوير" والتصرف بسرعة عند إبلاغهم بسوء السلوك العلمي. تحتاج الصحف والمجلات إلى إيجاد طريقة مناسبة لنشر التحديثات على بيانات الأدلة الحية. تحتاج المجلات أيضًا إلى التأكد من أن التأخير في النشر لا يعيق أبدًا المشاركة العامة للأدلة العلمية المطلوبة بشكل عاجل لاتخاذ القرار (وبالمثل، فإن المشاركة العامة لا تمنع النشر لاحقًا في الصحيفة أو المجلة).

الأقسام المتعلقة: 5.4 الأحكام التي تسهل وتعيق عمل وسطاء المعرفة | 4.5 التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | 4.4 التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية

التمويل

24 التمويل — **يجب على الحكومات والمؤسسات والممولين الآخرين الإنفاق بشكل "أذكى"، وبشكل مثالي أكثر على دعم الأدلة العلمية.** يمكنهم الالتزام بضمان تخصيص 1٪ من التمويل للبنى الأساسية للأدلة العلمية على المستوى الحكومي(وعلى مستوى البلديات والمحافظات) (مع حصة معقولة من نظام دعم الأدلة العلمية ونظام تطبيق الأدلة العلمية، كما هو موضح في القسم 4.14)، كما يمكنهم مراقبة الالتزام بالمعايير. يمكنهم ضمان تخصيص 10٪ من هذا التمويل للمنافع العامة العالمية ذات الصلة بالأدلة العلمية إذا لم يتم تحمل هذه المسؤولية من قبل المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. يمكن لحكومات البلدان ذات الدخل المرتفع والممولين الدوليين تخصيص 1٪ من تمويلهم الإنمائي الدولي للقدرات الموزعة بشكل منصف لاستخدام الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: 4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | 6.1 المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | 6.2 الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3)

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية

اشكما أر اه لكنيرت من ركز سياسات م الائيةنثا لوة بلسلس يحزبية)فلدتكاس حول لقنجلا ايةكيره لأ لصنع اياساتسلا احنتسملة إلى ىا ةلد لأ العلانقمية، وون ةلد لأ االعل تاكرخملالمية والتنفيذي ةالتي قعأبت لذك)، يجب نأيكون هذ لكادعم من الحزبين لبناء ا لأدةلا ىتد ميقلعلا لو كان لنهك إ لاتخف كثير يف من اياد لأن نبيب انحزبيلا حول وقيءاملا ليلدلا اي ف هينعي امو يملعلا سياق نعيم.(و (25لاختسام

ـ تلذ اذا .تاءارجلإ يحتص جلذ عاال رلقرحول اللعلم - صنعاال سياساتالحكوم ةقيالالية والتنمهلاظيمية ونيون طلوملااونون اجةلمعالا ىلمثلا اتيحتلا لماضلا .معيةتمجلن حصولتديا م ىلع مهلجون إ لا ،هيلا ينبغي أن ةلحال طعد فقتسن د نهاالوقت إلىلا ا لأدةلا اميقلعلا

الطوارئ الـ ميةلعاالتـ يةلاثم قانرب تلك ا لاستهت وادلعدي تتفكك مع م ررواالسنين وننت قلإا ىت .ىات أخريحديحت جاالعلم إلى رنةم ية أساسيةنبقوحيزتم هجية وغيرنم ةية عقاطتت مع أولئك الذين زويدمعرفةلا بانونا لأة بصصختملي نند .نعيم يمعتجم حدّت إلىلا إلتنج شامركة واحتسام ا لأدةلا اميقلعلا من لبق اعافنملا لةمعالا امية ولعالالاتيافكلا لوملزلكة بشء منصف. لنو كما أن ةجبحاإ ىلكفلالات ويافلااو صرتحف يزمن جـ ىلإهة واد لئكلااو ماتضلوع لاوتعاطف من جـ.ىة هة أخرجبحا

صنّاع السياسات الحكومية, أندرو لي

آندرو لي هو سياسي محنك ومدرّب على كتابة السياسات العامة ومناقشتها من الناحية الإقتصادية والقانونية

لقد غيّرت مشاركتي في إعداد هذا التّقرير وفي المناقشات بين أعضاء اللّجنة تفكيري فيما يمكنني القيام به شخصيًّا، وما تحتاج البلدان إلى أن تقوم به مثل بلدي، وما أودّ رؤية المنظّمات المتعدّدة الأطراف تفعله.

على المستوى الشّخصي، يُعتبَر **القسم رقم 4.8** أفضل دليل علمي في مقابل الأدلة العلمية الأُخرى، ويُعَدّ القسم المفضّل لديّ. وثمّة الكثير من النصائح الحكيمة هنا بشأن كيفيّة الحصول على المزيد من "الأدلة العلمية الأُخرى" التي يتمّ تقديمها بانتظام للمسؤولين المنتخبين أمثالي، مثل إعداد نسخة مسبقة واحدة، ووجود خبير لديه رأي، وتوفّر فريق من الخبراء يقدّمون توصيات، وفحص مجال العمل. منذ بضع سنوات، كتبتُ كتابًا عن التّجارب العشوائيّة. والآن، بعد العمل على هذا التّقرير، أصبحتُ أكثر شغفًا بالحاجة إلى تقييمات عشوائية للسياسات. تتمثّل إحدى نقاط قوّة التّجارب في سهولة شرحها للمواطنين. إنّها تُساعدنا في التّغلّب على مخاوف المواطنين بشأن "التكنوقراطية"، حيث يشعر النّاس العاديّون أنّهم يتعرّضون للخداع من خلال عمليّات صنع القرار الّتي لا يفهمونها. لا تقتصر الثّقة في الحكومة على اتّخاذ القرارات الصّائبة فحسب، بل يتعلّق الأمر باتّخاذ القرارات التي يرى المواطنون أنّها صحيحة.

إنّ التقييم هو ليس قضيّة النُّخبة، فالدّليل العلمي هو للجميع. ويقدّم التّقرير الّذي أعددناه مقترحات للأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية. إذا كنت فردًا يبحث في الأدلة العلمية على الإقلاع عن التّدخين أو على فقدان الوزن، فينبغي أن تبحث في توليفات الأدلة العلمية، وليس الدّراسات الفرديّة. إذا كنت صحافيًّا تكتب عن الصّحة، فعليك أن تصبح زائرًا منتظمًا لمؤسّسة كوكراين، حيث سوف تجد الأدلة المُستخلَصة من آلاف المواضيع. وبالنّسبة لوسائل الإعلام التي ترفع التّقارير عن السّياسة الاجتماعية، تقدّم منظمة كامبل التعاونية الخدمة نفسها. ويقترح تقريرنا أن تصبح الحكومات أفضل في استعمال الأدلة العلمية في قراراتها، وأن تبني قاعدة الأدلة العلمية من خلال تقييمات صارمة. كما ينبغي أن تعتمد المنظّمات العالمية على الأدلة العلمية بنسبة أكبر، وينبغي أن يُعِدّ البنك الدّولي تقريرًا بارزًا عن أفضل الممارسات في استعمال الأدلة العلمية.

وتختلف المنظّمات العالمية اختلافًا ملحوظًا في استعمالها للأدلة العلمية. وتتبع التّقارير الصّادرة عن فريق الحوكمة الدّولية المعني بتغيّر المناخ مقاربة صارمة للغاية في اختيار الأدلة العلمية وتصنيفها فيما يتعلّق بالاحترار العالمي وعواقبه. وهناك هيئات عالمية أُخرى أقلّ منهجيّة في استعمالها للأدلة العلمية، وكثيرًا مّا تعتمد على الدّراسات الفرديّة، وتستشهد فقط برأي الخبراء عند وجود مجموعة كبيرة من المؤلّفات التي يُراجعها الزّملاء، أو تستنبط الأدلة العلمية من خلال سياقات مختلفة تمامًا. إنّها ليست مسألة هيئات عالمية ترغب في تشويه صورة العِلم - إنّما تحرص هذه المنظّمات على تحسينها، ويمكن للخبراء الخارجيّين مساعدتها على القيام بذلك من خلال تقييم التّقارير ضدّ السياسة التي تنتهجها كلّ هيئة بشأن كيفيّة استعمال الأدلة العلمية. وكما ورد في **القسم رقم 5.5**، كان "للتّسمية والتّشهير" التّأثير الإيجابي الكبير على استعمال منظّمة الصّحة العالمية للأدلة العلمية، وذلك ابتداءً من عام 2007. ويتعيّن على أجزاء أخرى من نظام الأمم المتّحدة أن تحذو حذو منظّمة الصّحة العالمية الرّائدة.

وهناك اعتراف متزايد، بين المنظّمات الخيريّة، بأنّ التّقييم العالي الجودة من الممكن أن يخلق دائرة حميدة من خلال السّماح بإنهاء البرامج غير الفعّالة، وتوسيع نطاق البرامج الفعّالة. وتطلب حركة الإيثار الفعّال والسّريعة النموّ من الجمعيّات الخيريّة أن تقوم بإنتاج أدلّة علمية صارمة على تأثيرها. على سبيل المثال تُشير تقديرات GiveWell.org إلى أنّ اثنتين من الجمعيّات الخيريّة الحاصلة على أعلى التّقييمات مثل مؤسّسة مكافحة الملاريا واتّحاد مكافحة الملاريا، تُنقِذ كلّ منهما حياة شخص مّا مقابل كلّ 4 500 دولار إضافي تُنفقه على برامجها. هذا حافز قوي للمانحين لدعم هذه الجمعيات الخيرية. المزيد من الأدلة على التأثير المباشر من الجمعيات الخيرية الأخرى يمكن أن تساعد في تحفيز السباق الخيري إلى القمة.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**